

# نحو رخاء يعم الجميع

مسعود أحمد

بلدان التحول العربي تحتاج  
إلى رؤية إرشادية في المستقبل

شاطئ البحر الأبيض المتوسط في مدينة الإسكندرية، مصر.



كثير منهم يتمتع بعلاقات سياسية قوية. ولا شك أن هذه المصالح المكتسبة ستقاوم الإصلاح. ولكن الحد من تأثير هذه المصالح أمر ممكن في فترات الاضطرابات السياسية التي تصاحب إنشاء نظام جديد- ومن ثم إتاحة الفرصة أمام الإصلاح.

ومن الواضح أن صناعات السياسات الوطنيين يحملون على عاتقهم مسؤولية وضع برامجهم للإصلاح، بينما في وسع المجتمع الدولي أن يمد لهم يد العون بتوفير التمويل وتقديم المشورة على مستوى السياسات، وزيادة انفتاح الأسواق أمام صادرات المنطقة. وقد قدم المجتمع الدولي بالفعل مساعدة مالية كبيرة. وإضافة إلى المساهمات الهائلة من المانحين الثنائيين، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، تعهدت المؤسسات المالية الدولية بتوفير ١٨,٥ مليار دولار منذ بدء مرحلة التحول، ناهيك عن تعهد صندوق النقد الدولي بتوفير أكثر من ٨ مليارات دولار لدعم البرامج الاقتصادية الوطنية في الأردن والمغرب واليمن. ويجرى الصندوق أيضا مناقشات حول تقديم الدعم المالي لكل من مصر وتونس. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التمويل، وإلى ما هو أبعد من التمويل، فزيادة انفتاح الأسواق أمام التجارة وإسداء المشورة الفنية على صعيد السياسات يكتسبان أيضا أهمية بالغة. والتحديات الاقتصادية أمام بلدان التحول العربي تتجاوز كثيرا نطاق خبرات الصندوق. فتسهم هيئات معنية بالتنمية مثل البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فضلا على الشركاء الثنائيين، بدور مهم يجب عليها أن تستمر في الاضطلاع به في الفترة المقبلة.

### التحديات الهيكلية

عانت بلدان التحول العربي طويلا من نقص في الديناميكية صاحبها ارتفاع البطالة وعدم القدرة - برغم جهود الإصلاح - على تحقيق نمو على مستوى الفرد بنفس القدر الذي تحققه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى (راجع الرسم البياني ١). وتتسم مشاركة

يمكننا أن نعرف مدى نكاه الشخص ومهارته عن طريق إجاباته...كما يمكنك أن تعرف مدى حكمته من خلال أسئلته.

- نجيب محفوظ، الكاتب المصري  
الحائز على جائزة نوبل

التغير الذي اجتاحت العالم العربي في ربيع ٢٠١١ إلى إطلاق العنان لمشاعر التفاؤل في المنطقة من جديد، بينما يتساءل الكثيرون الآن عن وجهة هذا التحول. يتيح التحول الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط فرصة تاريخية أمام بلدان التحول العربي وهي بصدد إعادة التفكير في نظمها السياسية ونظمها الاقتصادية على حد سواء. فشهد بعض هذه البلدان تغييرا في نظمها (مصر وليبيا وتونس واليمن) بينما يجري البعض الآخر إصلاحات سياسية في الداخل (الأردن والمغرب). وفي مقدورها جميعا الاستفادة من إجراء إصلاحات واسعة النطاق لإيجاد اقتصادات أكثر ديناميكية وشمولا تمنح فرصا اقتصادية لجميع شرائح المجتمع.

### نحو رؤية إرشادية

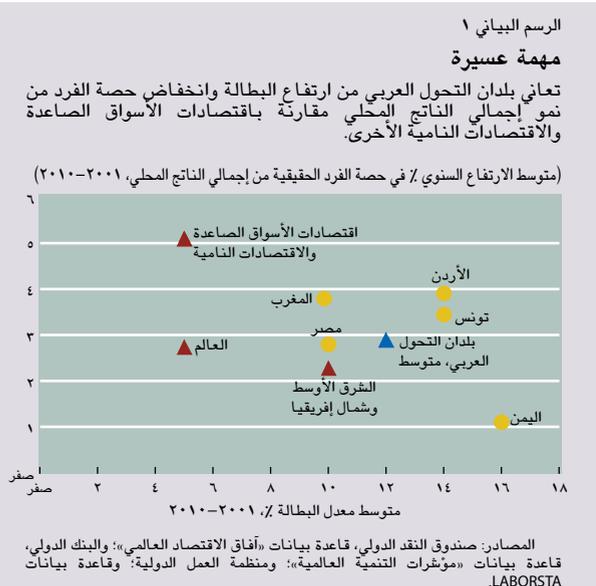
سيكون عام ٢٠١٣ عاما صعبا آخر في بلدان التحول العربي. فليس من المتوقع أن تحقق اقتصاداتها سوى تعاف معتدل - تعاف لا يكفي لتوليد فرص العمل اللازمة التي تكفل معالجة مشكلة ارتفاع البطالة بفعالية في المنطقة. كذلك يؤدي الصراع المأساوي في سوريا إلى وقوع أزمة إنسانية خطيرة تنتشر تداعياتها في البلدان المجاورة أيضا، وخاصة الأردن ولبنان.

وبالرغم من أهمية التركيز في الوقت الحاضر على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، فمن المهم أيضا عدم إغفال التحديات الجوهرية المتزايدة على المدى المتوسط والمتعلقة بتحديث اقتصادات المنطقة وتنويع أنشطتها، وتوفير مزيد من فرص العمل، وإتاحة الفرص على أساس من العدالة والإصاف للجميع. وحرى بصناع السياسات أن يتخذوا خطوات استباقية لتغيير النظم الاقتصادية الموجودة، تحثهم على ذلك مشاعر الضيق المتزايدة التي تحس بها الشعوب المضطربة التواقفة إلى تحقيق نتائج سريعة - كفرص عمل جديدة وارتفاع مستويات الدخل وتحسن الأوضاع الاجتماعية (راجع التحقيق بعنوان «الحرية والخبز يسيران معا»، في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»).

ويتعين تنفيذ برنامج شامل للإصلاح لتحديد أهداف واضحة للتحول الاقتصادي. وعلى عكس مرحلة التحول التي شهدتها أوروبا الشرقية منذ أكثر من ٢٠ عاما اتجه خلالها كثير من البلدان نحو الاتحاد الأوروبي ونموذجه الاقتصادي، تفتقر بلدان التحول العربي اليوم إلى نموذج تحثذي به في التوجه نحو مقصدها الاقتصادي النهائي. ولكن لا بد من وحدة الصف ووحدة الهدف، فهل يفلح الناس إلا إذا تكاتفوا وتآزرروا لتحقيق هدف مشترك.

وهناك حاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة لتغيير هذه الاقتصادات من نموذج «السعي للكسب الريعي» - الذي تهدف الشركات في ظله إلى تحقيق الازدهار بالاستفادة من امتيازات حكومية خاصة أو من حقوق الاحتكار - وتحويلها إلى نظام يسترشد بمبدأ أساسي هو إرساء القيم الاقتصادية وتوفير فرص العمل. ولكن بينما تؤدي هذه التحولات إلى فوز البعض، فإنها تسفر أيضا عن خسارة البعض الآخر.

أدى



وتعميق التكامل التجاري يمكن أن يعطي دفعة قوية لاقتصادات المنطقة مما يحقق النمو ويوفر فرص العمل ويساعد في الحفاظ على الزخم من أجل إصلاح أوسع نطاقا. ومن شأن الاندماج في الاقتصاد العالمي أن يساعد أيضا على إحلال الانضباط وتوفير الحوافز على وضع إصلاحات أخرى تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية.

## تعميق التكامل التجاري يمكن أن يعطي دفعة قوية لاقتصادات المنطقة، مما يحقق النمو ويوفر فرص العمل.

وفيما يخص بلدان التحول العربي، سيفتضي تحقيق التكامل التجاري أولا وقبل كل شيء زيادة انفتاح أسواق الاقتصادات المتقدمة. على سبيل المثال، لا تزال عوامل كارتفاع التعريفات الجمركية، والقيود على الحصص، ودعم المزارع تمثل عائقا كبيرا أمام الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، بينما الاتفاقات الحالية مع الاتحاد الأوروبي لا تنص على تحرير تجارة الخدمات. ولجني الثمار الكاملة من التكامل مع التجارة العالمية، ينبغي أن تسعى بلدان التحول العربي أيضا إلى زيادة تحرير حواجزها الجمركية وغير الجمركية وتنويع تجارتها بالتوجه نحو الأسواق الصاعدة سريعة النمو. ومن شأن زيادة التكامل على المستوى الإقليمي، عن طريق معالجة العوائق غير الجمركية وتحقيق الانساق بين السياسات، أن تساعد بلدان التحول العربي على الاندماج في سلسلة العرض العالمية.

### تبسيط أجواء الأعمال

تواجه هذه البلدان العربية تراثا من اللوائح التنظيمية المعقدة والمرهقة للأعمال (راجع الباب بعنوان «قطاع الأعمال ليس كسابق عهده»، في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). فمصر، على سبيل المثال، لديها 36 ألف لائحة تتداخل في كثير من الأحيان وتؤثر على القطاع الخاص. ولهذا السبب، غالبا ما تكون عملية البدء في مشروع أعمال وإدارته عملية مطولة ومكلفة ومعقدة.

ويأتي معظم بلدان المنطقة في مراتب متأخرة فيما يتعلق بمستوى الحوكمة على الصعيد العالمي، وهكذا كان الوضع بصورة متزايدة طوال العقد الماضي (راجع الرسم البياني ٢). ويظل الفساد مشكلة رئيسية: فيذكر أكثر من نصف الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه قد طلب إليها تقديم رشوى - وتلك النسبة أعلى بكثير من أي منطقة أخرى في العالم (استقصاءات مؤسسات الأعمال التي يجريها البنك الدولي - World Bank Enterprise Surveys).

وبرغم الإجراءات التي اتخذها بالفعل كثير من البلدان، يتعين بذل جهود متواصلة ومكثفة لتحسين القواعد المنظمة للأعمال ورفع مستوى الحوكمة. ولكي يتحقق النجاح المستمر يتعين تطبيق نظام من الضوابط والتوازنات يحمي المؤسسات الوطنية

القوى العاملة في المنطقة بانخفاض مستوياتها، بينما ظلت استجابة فرص العمل للنمو من أبطأ المعدلات في العالم.

وبرغم تحول كثير من هذه البلدان بمرور الوقت إلى نظم اقتصادية يقودها القطاع الخاص، لا تزال فرص العمل الحكومي فيها تكتسب أهمية أكبر بكثير إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى. أما الحيوية الاقتصادية التي ساعدت على قيادة التحول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المناطق الأخرى فقد ظلت غائبة عن كثير من البلدان العربية.

وهناك كثير من العوامل المؤثرة على إطلاق الإمكانيات الهائلة في المنطقة، وستختلف وصفة الإصلاح بطبيعة الحال من بلد إلى آخر، وإن كانت هناك بعض الأولويات المشتركة (راجع تقرير 2012، IMF).

وستكون زيادة التكامل التجاري، داخل المنطقة وعلى مستوى الاقتصاد العالمي على حد سواء، مطلبا ضروريا ليس لتعزيز النمو وحسب وإنما أيضا كمحفز لإجراء إصلاحات أخرى مهمة. وهناك حاجة إلى إصلاح تنظيم الأعمال والحوكمة لضمان البساطة والشفافية والمساواة في معاملة الشركات ثم في نهاية المطاف زيادة الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة. أما إصلاحات سوق العمل والتعليم فستضمن بناء المهارات وحماية العاملين على نحو ملائم. وتحسين إمكانيات الحصول على تمويل سيساعد كمحفز على ريادة الأعمال والاستثمارات الخاصة. كذلك سيساعد إصلاح المالية العامة على إتاحة الموارد للإنفاق في المجالات ذات الأولوية والحد من التعرض للمخاطر ثم تحفيز النمو.

### تعزيز التجارة

لم تكن التجارة في العقود الأخيرة محرك نمو ذي ثقل في بلدان التحول العربي (راجع باب «تأمل معي» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). فصادرات المنطقة أقل نسبيا من كل من الاقتصادات الأخرى وخاصة صادراتها إلى أوروبا. وحال هذا الأمر دون استفادة المنطقة من ارتفاع النمو في كثير من الأسواق الصاعدة، وخاصة في آسيا. ولم يتحقق حتى الآن سوى تقدم محدود نحو تصدير منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.



امرأة تدلي بصوتها في الانتخابات في مدينة طرابلس، ليبيا

في توقعات الرواتب الناتج عن تعويضات العاملين السخية نسبيا في الخدمة المدنية - إلى انقسام السوق والطلب المفرط على الوظائف في القطاع العام. أما تركيز النظام التعليمي بشدة على إكساب المؤهلات المنهجية للالتحاق بجهاز الخدمة المدنية فيعني أن الداخلين إلى سوق العمل لا يمتلكون في أغلب الأحيان المزيج الصحيح من المهارات اللازمة لسوق العمل اليوم.

وتختلف طول مشكلات توظيف العمالة التي أشرنا إليها من بلد إلى آخر، ولكنها ينبغي بوجه عام أن تعالج خمسة مجالات: مراجعة اللوائح المنظمة لسوق العمل بغية الحد من الحوافز السلبية لتوظيف العمالة، مع الحفاظ على مستوى الحماية الكافي للعاملين؛ وإعادة النظر في ممارسات التعيين وسياسات المكافأة في القطاع العام للحد من هيمنة القطاع العام على سوق العمل والتحيز نحوه؛ وإصلاح نظم التعليم كي تتسق بدرجة أكبر مع احتياجات أصحاب العمل في القطاع الخاص؛ وانتهاج سياسات نشطة في سوق العمل تحقق إنجازات أسرع في تخفيض البطالة؛ والتركيز على انتهاج سياسات تعزز توظيف الشباب والمرأة.

### أين الأموال؟

تمثل مسألة الحصول على تمويل قيادا رئيسيا في بلدان التحول العربي (راجع التحقيق بعنوان «في مسألة التمويل» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). فالشركات الكبرى الراسخة تستفيد من الائتمان الخاص على نحو غير متناسب، وفي بعض الأحيان كان تمويل عجز الموازنات الحكومية يزاحم ائتمان القطاع الخاص. أما الشركات التي تمول استثماراتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن طريق البنوك فلا تكاد تتجاوز ١٠٪ - وهي أدنى نسبة بكل المقاييس بين مناطق العالم المختلفة - بينما يرى ٣٦٪ من الشركات في المنطقة أن الحصول على التمويل يمثل قيادا رئيسيا، وهي نسبة لا تتجاوزها أي منطقة سوى إفريقيا جنوب الصحراء (استقصاءات مؤسسات الأعمال التي يجريها البنك الدولي). ويجب على الشركات الأصغر بصفة خاصة - التي لا يتاح لها

والإقليمية الرئيسية من إفراط الحكومة في استخدام الصلاحيات الاستثنائية والتدخلات غير الشفافة. ويتضح من تجربة شرق آسيا، على سبيل المثال، أن البلدان التي تعمل بفعالية على إنشاء مؤسسات تخضع للمساءلة وتقوم على قواعد تحقق نموا اقتصاديا أكبر بكثير من تلك البلدان التي لا تزال مؤسساتها خاضعة للتدخل الجزافي من القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين (World Bank, 2009).

وبرغم اختلاف احتياجات الإصلاح بين البلدان، ينبغي أن تركز الاستراتيجيات الرامية إلى إصلاح تنظيم الأعمال على التخلص من الحواجز التي تعرقل بدء مشروع أعمال أو إغلاقه. وينبغي مراجعة شروط الدخول في مشروع أعمال - كموافقة وزارة القطاع المعني، التي تمنح المسؤولين قدرا كبيرا من الصلاحيات الاستثنائية وتتيح لهم محاباة المستثمرين أو استبعادهم - وضمان استنادها إلى قواعد واضحة وشفافة. وينبغي بالمثل تخفيض الحد الأدنى المرتفع لرأس المال الإلزامي وتخفيف القيود على الملكية الأجنبية، ما لم تكن راجعة إلى مصدر قلق معين بشأن التنظيم. وينبغي أن تركز جهود الإصلاح كذلك على التخلص من مصاعب الخروج ووضع قوانين حديثة بشأن الإفلاس لا ترمم إخفاق مؤسسات الأعمال.

### العمل والتعليم

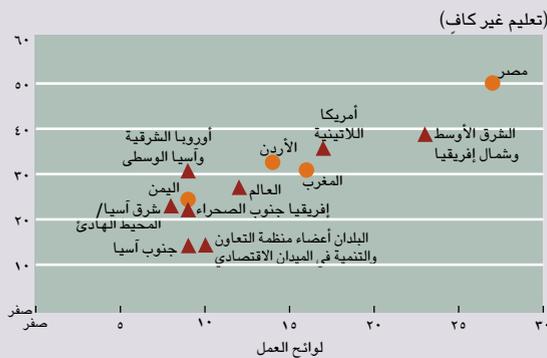
تواجه أسواق العمل في بلدان التحول العربي مشكلات عويصة. فيزداد ارتفاع البطالة تفاقما بفعل الضغوط الديمغرافية البالغة مع دخول مزيد من الشباب إلى سوق العمل. وتصل بطالة الشباب إلى مستويات مرتفعة، فتتراوح بين ١٨٪ و ٣٠٪ في مصر والأردن والمغرب وتونس، وتواجه المرأة مشكلات خاصة في تأمين ما تحتاجه من وظائف (راجع التحقيق بعنوان «أبسط قواعد الإنصاف» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»).

وتختلف جذور المشكلة من بلد إلى آخر وإن كانت هناك بعض العوامل المشتركة بينها. فاللوائح المنظمة لسوق العمل تثبط الشركات عن توظيف العمالة وتحول اتجاه الباحثين عن فرص عمل نحو القطاع غير الرسمي، حيث لا يجد العاملون نفس مستوى الحماية الذي يقدمه الاقتصاد الرسمي (راجع الرسم البياني ٣). وأدت الضمانات الوظيفية (الضمنية والصريحة) التي يمنحها التعيين في الحكومة - والتناقض

الرسم البياني ٣

#### القاعدة والاستثناء

تعاني بلدان التحول العربي من التباين بين لوائح العمل المفرطة والتعليم، وهو من القيود الرئيسية على أنشطة الشركات.



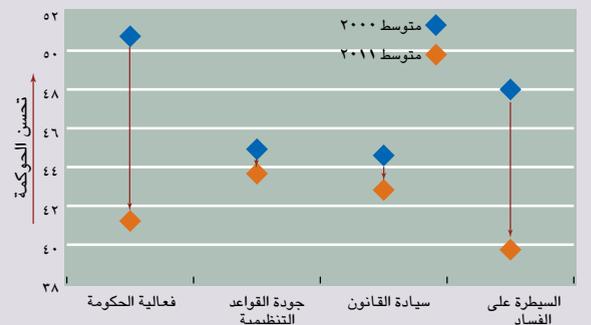
المصدر: استقصاءات مؤسسات الأعمال التي يجريها البنك الدولي (World Bank Enterprise Surveys)، ٢٠١١-٢٠٠٦. ملحوظة: يعرض الرسم البياني النسبة المئوية للشركات محمدا كل بند كقيود رئيسي - التعليم غير الكافي ولوائح العمل المفرطة.

الرسم البياني ٢

#### ترتيب البيت

الحكومة والفساد عقبتان تزدادان خطورة أمام بلدان التحول العربي.

(العشرين)



المصدر: البنك الدولي «مؤشرات الحكومة العالمية» (Worldwide Governance Indicators).

الأمر الذي لا يبنى بأفاق إيجابية لنمو هذه البلدان في الأجل المتوسط. كذلك أدى ارتفاع النفقات الحكومية إلى زيادة العجز والدين، وكلاهما يعرض هذه البلدان للمخاطر (راجع الرسم البياني ٤). وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الدعم غير الموجه للمستحقين يكلف موازنات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوقت الحاضر حوالي ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. فالدعم المعم وسيلة تفتقر إلى الكفاءة في توفير الحماية الاجتماعية: فيذهب حوالي ٢٠٪ إلى ٣٥٪ فقط من الإنفاق على الدعم إلى الفئة التي تندرج تحت أدنى ٤٠٪ من توزيع الدخل. وعلى العكس من ذلك، في ظل نظم التحويلات النقدية المقيسة بالقدرة المالية والمصممة بصورة جيدة، يذهب عادة من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من الإنفاق إلى أدنى ٤٠٪. وإذا تبينت صعوبة تنفيذ نظم التحويلات المذكورة سيكون توجيه دعم الأسعار على نحو أدق هو ثاني أفضل المناهج.

وستختلف الإصلاحات على جانب الإيرادات وفقا للأوضاع التي تنطلق منها البلدان وحسب ما تفضل. فيمتلك العديد من البلدان، ومنها مصر والأردن واليمن، القدرة على زيادة إيراداتها من خلال الضرائب المباشرة كتلك التي تفرض على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، وهي الآن أقل من مستوى المتوسط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبإمكان كثير من البلدان زيادة دخلها من

الحصول على ائتمان مصرفي - أن تعتمد على أي بدائل محدودة تستطيع الحصول عليها كي تنفذ خططها الاستثمارية.

وترتفع تكلفة الفرص الضائعة بسبب محدودية الحصول على التمويل. فتشير التقديرات التجريبية إلى أن زيادة إمكانية الحصول على التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليقترّب من المتوسط العالمي يمكن أن يزيد حصة الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٣,٠ نقطة مئوية ليصل إلى ٩,٠ نقطة مئوية.

وعليه فتوسيع فرص الحصول على التمويل يدخل ضمن أولويات صناعات السياسات الساعين إلى رفع معدلات النمو وزيادة فرص العمل. وستختلف استراتيجيات تحسين إمكانات الحصول على التمويل عبر بلدان التحول العربي نظرا لاختلاف نقاط البدء في كل بلد، ولكنها يجب أن تركز على تطوير أو تعزيز بدائل التمويل المصرفي، وتحسين البنية التحتية المالية، وتعزيز المنافسة في القطاع المالي.

### أوقات الضرائب

منذ عام ٢٠١١ والإنفاق الحكومي في بلدان التحول العربي مدفوع بفاتورة الأجور والدعم، وقد رُفِع كلاهما كثيرا كرد فعل إزاء الضغوط الاجتماعية وللوقوف في مواجهة ارتفاع الأسعار الدولية للواردات. وجاء هذا الإنفاق في جانب منه على حساب النفقات الرأسمالية،



طلاب يحتفلون بنهاية الامتحانات راقصين في الشوارع أمام مدرستهم في العاصمة التونسية.

- بمن فيهم أولئك الذين لم تكن أصواتهم مسموعة في ظل النظم السابقة.

وأحد عناصر النجاح هو معرفة الطرف الذي من المرجح أن يخسر نتيجة للإصلاحات - سواء كان في مناطق بعينها أو قطاعات اقتصادية محددة أو على مستوى مجموعات ديمغرافية أو فئات دخل

## إنشاء شبكات أمان أفضل وأقوى توجه بدقة إلى المحتاجين أصبح ضرورة ملحة.

معينة. وهذه المعرفة يمكن أن تساعد على توقع معارضة الخطط المقترحة. وفي ظل ثاني أفضل الحلول، قد يكون من الضروري المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات التي تلقى دعماً كافياً وتأجيل الإصلاحات الأخرى: فإحراز بعض التقدم أفضل من لا شيء.

ويتعين أن تركز خطط الإصلاح على أهداف واضحة وقابلة للقياس، وإلا خاطرت الحكومات بالحديث عن الإصلاح دون تنفيذه.

والتواصل الفعال مطلب ضروري لنجاح التغيير - لا سيما في حقبة الاتصال الإلكتروني والتواصل الاجتماعي - ويتعين أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط. ويجب أن يفهم الجمهور المنطق وراء اتخاذ قرارات صعبة حتى يدعموا التغييرات العسيرة. على سبيل المثال، ينبغي عند تنفيذ إصلاحات الدعم أن يوضح صناع السياسات للجمهور مدى التكلفة الباهظة لنظام الدعم القائم وأوجه عدم كفاءته والتكاليف التي تتكبدها أقسام أخرى في الموازنة نتيجة لذلك. وعند إجراء أي إصلاح ينبغي على زيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات، من الضروري إثبات أن حصيلته هذا الإصلاح تُوظف جيداً.

### امنح التغيير فرصة

ويجب على صناع السياسات في كل بلد وضع برنامج للتحويل الاقتصادي، مستفيدين من وجهات نظر مختلف الأطراف الوطنية المعنية، والدروس المأخوذة من التجارب الدولية، وخبرات المؤسسات الدولية. وستختلف التفاصيل، ولكن هناك عناصر رئيسية مشتركة في التحرك لمواجهة المخاوف المشتركة. فيجب على الجميع البدء في هذا العملية بصورة عاجلة، لبناء رؤية وطنية مشتركة حول كيفية تطور الإطار الاقتصادي وطمأننة المستثمرين المترددين بشأن قواعد المشاركة في المستقبل، ومن ثم تعجيل وتيرة تحقيق النتائج التي ستحافظ على التأييد الشعبي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ■

مسعود أحمد هو مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي.

### المراجع:

- International Monetary Fund (IMF), 2012, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia (Washington, November).
- World Bank, Enterprise Surveys (Washington, various years).
- , 2009, From Privilege to Competition—Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa (Washington).
- , Worldwide Governance Indicators (Washington).

خلال فرض ضريبة القيمة المضافة بقصر الإعفاءات على الضرورات وتحسين مستوى الامتثال. ويمكن في بعض الحالات - كما في مصر على سبيل المثال - رفع المعدلات المعيارية لتصبح أقرب إلى المتوسطات الدولية. وبغض النظر عن الأداة التي يقع عليها الاختيار، ينبغي أن يكون الهدف هو وضع نظام ضريبي ذي وعاء واسع يولد الموارد اللازمة للمالية العامة على أساس من الإنصاف ودون عرقلة النشاط الاقتصادي.

### حماية الفقراء

ستؤدي الإصلاحات على جانبي الإنفاق والإيرادات إلى زيادة الأموال التي يمكن إنفاقها على أولويات مثل استثمارات البنية التحتية والصحة والتعليم، فيزيد النمو ويصبح أكثر شمولاً للجميع. وينبغي أيضاً أن تترجم بعض وفورات المالية العامة إلى انخفاض في عجز المالية العامة، الأمر الذي من شأنه أن يخفض مستويات المديونية المرتفعة - وهي أحد المخاطر الاقتصادية الكلية الرئيسية في المنطقة - وأن يحفز النمو.

وبينما يسود دعم الأسعار المعمم في المنطقة، فمستوى شبكات الأمان الموجهة للمستحقين والتي تهدف إلى حماية الفقراء والضعفاء أقل تطوراً بكثير. ونظراً لأن ضغوط الموازنة في الوقت الحاضر تعزز الطابع الملح لإصلاح الدعم المعمم، يتعين بنفس الدرجة من الإلحاح إنشاء شبكات أمان أفضل وأقوى توجه بدقة إلى المحتاجين. وسيقتضي هذا الأمر في بعض الحالات المرور بفترة من العمل الفني التحضيري، ولكن يمكن تحقيق تحسن مباشر في مجالات أخرى بالاستفادة من البرامج الوليدة القائمة.

### وضع السياسة على المسار الصحيح

لا شك أن تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل سيكون صعباً، بينما انتهاز الاقتصاد السياسي للمسار الصحيح سيكون أمراً بالغ الأهمية. وسيعتمد نجاح صناع السياسات أكثر من أي وقت مضى على الإصغاء إلى آراء جميع الأطراف المعنية عند صياغة برامج السياسات

